الأنباء
الجمعة 11 ابريل 2014

قهوجي: مستمرون في ملاحقة الإرهابيين مهما هددوا

استبعاد البطريرك انتخاب جعجع أو عون يثير الاهتمام وفرنسا: نفضل إجراء الانتخابات خارج تعديل الدستور

رئيس الحكومة تمام سلام مترئسا مجلسا وزاريا في السراي امس (محمود الطويل)

بيروت ـ عمر حبنجر

رحبت مصادر وسطية بتصريح ادلى به البطريرك الماروني بشارة الراعي في جنيف مستبعدا فيه انتخاب رئيس للجمهورية محسوب على فريقي 8 و14 آذار.

كلام الراعي جاء في معرض الرد على سؤال عن رأيه بترشيح رئيس حزب القوات اللبنانية سمير جعجع ورئيس التيار الوطني الحر ميشال عون للرئاسة.

واضاف: ان على رئيس الجمهورية ان يكون توافقيا ومقبولا من الشعب ليتسنى له جمع الاطراف المتناحرة، لا ان يثير ازمة جديدة.

وقالت المصادر لـ «الأنباء» ان البطريرك قال عنا ما ليس بوسعنا قوله، اي من فرقاء 8 و14 آذار، موحية بان كلام البطريرك سبقته اتصالات سياسية معه.

ولهذا، كرر البطريرك الماروني بشارة الراعي من جنيف دعوة رئيس مجلس النواب نبيه بري الى تحديد جلسة نيابية لانتخاب رئيس للجمهورية والا لن تكون انتخابات.

وتطرق الراعي مجددا الى الصفات العامة الواجب توافرها في رئيس لبنان، ومن هذه الصفات ان يكون قويا بأخلاقه وتجرده وتاريخه وايمانه بالدولة وعلاقاته الاقليمية والعربية والدولية، ليتمكن من استعادة دور المؤسسات وادارة البلاد في هذا الوقت العصيب.

في هذا الوقت، قال منسق الامانة العامة لـ 14 آذار د.فارس سعيد ان لهذه القوى مرشحا رئاسيا واحدا، لم يسمه، وان كان المقصود د.سمير جعجع، ورأى ان دعوة السيد حسن نصرالله للتوافق على الرئاسة نوع من ذر الرماد في العيون.

في هذا السياق، وصل الى بيروت اول من امس مستشار الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الاوسط ايمانويل بون لاجراء مشاورات ولقاءات تتصل بالاستحقاق الرئاسي.

السفير الفرنسي باتريس باولي ابلغ وزير العمل سجعان قزي حرص بلاده على حصول الانتخابات وستدعمها من خلال علاقاتها العربية والدولية ومع مختلف الاطراف المحلية، موضحا ان باريس تفضل اجراء الانتخابات خارج تعديل الدستور (ما يعني استبعاد التمديد للرئيس سليمان او انتخاب العماد جان قهوجي قائد الجيش)، مضيفا ان فرنسا ترفض في الوقت نفسه الفراغ الرئاسي.

مجلس النواب يفرض الضرائب على أرباح المصارف لتغطية زيادات الموظفين

امنيا، قال وزير العدل اشرف ريفي ان عاصمة الشمال كانت تدافع عن نفسها عندما جرى التعدي على كرامتها.

واضاف لقناة «المستقبل» ان على الطرابلسيين ان يعلموا ان هناك معطيات اقليمية دولية قرأناها وابلغنا فيها وجوب ان تطفأ بؤر التوتر في محيط سورية، واعتبرناها فرصة ذهبية ان يخرج لبنان من بؤر التوتر، لقد استوينا وهلكنا، لذا واكبنا هذا الجو الاقليمي والدولي بقرارات سياسية واضحة وحازمة دون تلكؤ.

لكن الخطة الامنية في طرابلس مازالت تتعرض للاهتزاز لليوم الثالث على التوالي بسبب المداهمات التي يجريها الجيش بحثا عن المطلوبين في منطقة التبانة، حيث اندلعت اشتباكات بين الجيش ومسلحين في منطقة جامع حربا في التبانة، ما ادى الى احتراق سيارة ومنزل في ساحة الاسمر وثلاثة جرحى.

وتزامن ذلك مع عقد حلقة تلفزيونية اجرتها الاعلامية بولا يعقوبيان لقناة «المستقبل» من شارع سوريا في وسط التبانة وجبل محسن، حيث اثار معظم المتحدثين مسألة مطاردة الجيش لقادة المحاور الذين دافعوا عن اهلهم واعراضهم.

وزاد الامر تأزما عندما توجهت «تظاهرة» من التبانة باتجاه موقع اللقاء التلفزيوني، لكن قوات الجيش منعتهم من الوصول، ما عجل بانهاء الحلقة التلفزيونية بعدما اشتدت حمى المعركة قرب جامع حربا، ما اضطر الجيش الى اخراج فريق تلفزيون المستقبل باتجاه جبل محسن، حيث تلقت بولا يعقوبيان اتصالا هاتفيا يهنئها بالسلامة من جانب رفعت عيد الموجود في سورية للاطمئنان عليها.

وتبين أن الاشتباك حصل أثناء مداهمة الجيش مكانا كان يتواجد فيها أسامة منصور وجمال النخيلي وأبوهريرة وميقاتي وشخص رابع من آل الحلاق المنتمين إلى الفكر السلفي المتشدد، وقد استهدف هؤلاء ملالة للجيش بقذيفة مضادة للدروع، واعتقل أسامة الدايخ ومحمود قاسم في النطاق عينه وأصيب أحد الجنود بجراح.

قائد الجيش العماد جان قهوجي قال من جهته انه على الرغم من التضحيات الكبرى التي نقدمها من خيرة ضباطنا وجنودنا، فنحن مستمرون في ملاحقة الإرهابيين مهما كثرت تهديداتهم.

على مستوى الجلسات التشريعية لمجلس النواب، فالحكومة السلامية والمجلس مازالا تحت حصار المطالب الاجتماعية، برا وبحرا، على البر لم تفض الاعتصامات في بيروت وبعبدا وزحلة إلى نتائج حتى الآن، فسلسلة رتب ورواتب موظفي الدولة مازالت معلقة على جدار اللجان النيابية بانتظار التمويل اللازم، وأساتذة الجامعة اللبنانية المتعاقدين لم يتم تثبيتهم، ومثلهم متعاقدو وزارة الإعلام، وعمال مؤسسة مياه البقاع في زحلة.

أما في البحر، فقد حقق اعتصام متطوعي الدفاع المدني في مياه البحر هدفه، فمجلس النواب اقر لهؤلاء حقهم في التثبيت بعد اخضاعهم للمباراة، وهذا ما عزز التفاؤل بإمكان التوصل إلى حلول للمشاكل الاجتماعية المعقدة.

وعلى نية العثور على مصادر تمويلية لسلسلة الرتب والرواتب، علقت هيئة التنسيق النقابية اعتصامها بناء على طلب الرئيس نبيه بري حتى الأحد المقبل.

فهل ثمة هروب نيابي إلى الأمام مرة أخرى أم أن في جعبة الرئيس بري حلا ما لهذه السلسلة المعقدة؟

اللجان النيابية اجتمعت عصر امس حيث تابعت مناقشة تمويل سلسلة الرتب والرواتب، وبحثت في بند النفقات والمواد الإصلاحية حسبما أعلن نائب رئيس المجلس فريد مكاري.

وكانت اللجان أقرت أول من أمس عددا من البنود منها غرامة خمسة أضعاف على الأملاك البحرية ورفع الضريبة على الفوائد المصرفية من 5 إلى 7٪، إضافة إلى فرض ضريبة على أرباح المصارف والشركات المالية والعقارية وتلك المدرجة في البورصة، بما يؤمن نحو 200 مليار ليرة، وكل هذه الضرائب كانت من المحرمات تبعا لاستهدافها تحالف رجال السياسة والمال في لبنان منذ الاستقلال.

عضو كتلة المستقبل النائب احمد فتفت قال إن حزب الله وافق على تجزئة السلسلة على فترة ثلاث سنوات.

وسيتعين على الهيئة العامة لمجلس النواب البت باقتراح رفع قيمة الضريبة على القيمة المضافة TVA واحتساب ثلاث سنوات إلى الوراء في بند البناء الأخضر.

ووعد الرئيس بري بإقرار السلسلة مطلع الأسبوع المقبل.

غير أن هيئة التنسيق النقابية أنذرت بالعودة إلى التصعيد ما لم يترجم المجلس النيابي الحقوق إلى أرقام بما يضمن إقرار السلسلة من دون خفض أو تجزئة أو تقسيط وبنسبة 121٪ على رواتب العام 2008 على ما أعلن نقيب المعلمين في المدارس الرسمية حنا غريب الذي حذر من الأرقام الملغومة.

أزمة ثقة رئاسية على خط الصيفي ـ معراب والكتائب متمسكة بترشيح الجميل

بيروت ـ محمد حرفوش

شكل حزب الكتائب لجنة مصغرة لمواكبة الاستحقاق الرئاسي، على أن يتجول على مختلف القيادات السياسية والروحية، وتتشاور مع مكونات 14 آذار على قاعدة إجراء الانتخابات الرئاسية في موعدها ومنع الفراغ.

وتشير المعلومات في هذا السياق إلى أزمة ثقة تدور بين القوات اللبنانية والكتائب التي تتمسك بترشيح الرئيس أمين الجميل، وتُعلن في الغرف المغلقة عدم القبول ترشيح رئيس حزب القوات سمير جعجع حتى ولو لم يستمر الجميل في ترشيحه.

وتحدثت المعلومات عن مساع للقاء يجمع قيادتي الكتائب والقوات كمقدمة لاجتماع موسع لأركان 14 آذار لمناقشة أبعاد ودلالات الملف الرئاسي وإمكانية بلورة خريطة طريق تجمع عليها هذه القوى وتسمية مرشح واحد في المعركة الرئاسية. خصوصا أن البطريرك الراعي قد دعا إلى رئيس توافقي لا يثير أزمات جديدة، ومستبعدا أن يكون محسوبا على 14 أو 8 آذار.

شخصية قريبة من 14 آذار: الانفتاح المتبادل بين المستقبل و«الوطني الحر» بدّل المناخات لكنه ليس كافياً للاتفاق على الرئيس

بيروت: أكدت ثالث شخصية قريبة في قوى 14 آذار أن الانفتاح المتبادل بين تيار المستقبل وحزب الله يعود بالفائدة على لبنان ويعزز المناخات الإيجابية السائدة، منذ عدة أشهر.

وألمحت الشخصية المذكورة لـ «الأنباء» الى ان الحرص الخارجي على تهدئة الأوضاع الداخلية في لبنان ساعد المستقبل وحزب الله في هذا القبيل، خصوصا أن الحرب السورية ستطول وأن الرغبة كبيرة في تحييد لبنان عنها.

ومن غمار هذا الأمر تشكيل الحكومة وإقرار بيانها الوزاري وتنشيط الحياة البرلمانية، وتطبيع الواقع الأمني، وتنفيع الحركة الوزارية وترغيم المعركة الرئاسية.

ومن هذه الثمار أيضا أن تيار المستقبل عاد بقوة إلى الحكم، وان عودته تسهم في تهدئة الداخل اللبناني، وان عمليات الاغتيال ضد قوى 14 آذار قد تراجعت إلى حد جيد جدا.

وترى الشخصية المذكورة أن الإيجابيات المتراكمة لن تكون كافية لانضاج تفاهم حول شخص الرئيس الهيثم بالتالي حول مواصفات العهد المقبل، عما يقلل من فرص إجراء الاستحقاق الرئاسي قبل 25 مايو.

وبتقدير الشخصية المذكورة أن تيار المستقبل لن يدعم العماد ميشال عون، وان الأخير لن يترشح حاليا بما أنه يفضل توافر إجماع وطني على ترشيحه، الأمر الذي ينسحب على الرئيس أمين الجميل، والنائبين روبير غانم وبطرس حرب، مما سيحصر الدورة الأولى برئيس القوات د.سمير جعجع ورئيس المردة النائب سليمان فرنجية، من دون أن يحصل أي منهما على تصويت 86 نائبا.

وتقديرها أيضا أن تيار المستقبل لن يؤمن النصاب في أي دورة اذا ما تبين له أن حزب الله سيقنع النائب وليد جنبلاط بالتصويت لعون، وضمان فوزه بالنصف زائدا واحدا هو الدورة الأولى.

ولا تستبعد الشخصية المذكورة حصول تفاهم حول الاسم الممكن إيصاله إلى بعبدا قبل 25 مايو، إلا أنها ترى أنه احتمال ضئيل جدا خصوصا ان المرشح المحتمل سيكون من خارج الأقطاب الأربعة، ومن خارج صفوف الانتماءات المسيحية في 8 و14 آذار، وهو ما سيجابه باعتراض مسيحي تام، وبالتالي يرجح فرضية الفراغ.

إشارة إلى أن رئيس مجلس النواب نبيه بري، والنائب جنبلاط يميلان إلى النائب الأسبق جان عبيد، الأمر الذي لا يعارضه على الإطلاق عدد من مسؤولي تيار المستقبل.

وحسب الشخصية المذكورة أنه وإذا وقع الفراغ، فسيذهب لبنان إلى احتمال تكرار سيناريو مشابه للعام 2008، الذي انتهى بتسوية الدوحة، مع اختلاف في الظروف والمعطيات.

تقرير إخباري

بكركي و«الاستحقاق الرئاسي»
المبادئ «المعلنة» والأسماء «المخبأة»

بيروت: سئل البطريرك بشارة الراعي الموجود في جنيف (لإلقاء محاضرة في مقر الأمم المتحدة تحت عنوان «المسيحيون ومستقبل الشرق الأوسط والسلام») عن المرشح الذي تدعمه البطريركية المارونية في الانتخابات الرئاسية المقبلة، فأجاب: «نحن لا ندعم شخصا محددا، إنما هناك صفات عامة يجب أن تتوافر في المرشح إلى الرئاسة»، مضيفا: «على الرئيس المقبل أن يكون قويا بأخلاقه وتجرده وتاريخه وإيمانه بالدولة اللبنانية وعلاقاته الإقليمية والعربية والدولية، ليتمكن من استعادة دور المؤسسات وإدارة البلاد في هذا الوقت العصيب».

وعن احتمال فوز رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع أو رئيس تكتل «التغيير والإصلاح» النائب ميشال عون، قال الراعي: «جميع الموارنة مرشحون للرئاسة، وليس فقط عون وجعجع»، مستبعدا «اختيار رئيس محسوب نهائيا على طرف من 14 أو 8، لأن على الرئيس أن يكون توافقيا ومقبولا من الشعب ليتمكن من جمع كل الأطراف المتناحرة أساسا في لبنان لا أن يخلق أزمة جديدة».

وتكشف مصادر مقربة من الراعي أن «حصان بكركي» ليس وحيدا، إذ يملك البطريرك مرشحا رئاسيا لا يعلنه لعدم إحراقه. لن يكشف «سيد بكركي» ورقته إلا في الوقت المناسب، وبعد التأكد أن الجميع وصل الى نقطة «اللاخيار».

وإذا ما تم استبعاد الأسماء الأربعة (عون، جعجع، الجميل، فرنجية) يقال إن الاسم المتقدم على لائحة بكركي هو دميانوس قطار، وزير المال السابق، الذي كلف القيام بالكثير من الحسابات المالية الخاصة بالصرح البطريركي، وله الأفضلية عند الراعي، ولكنه ليس الاسم الوحيد، فهناك أسماء أخرى «مخبأة».

ولكن الأكيد أن بكركي لا تجاري الدعوات الى تعديل الدستور، وبالتالي فإنها لا تشارك في فتح الطريق أمام وصول حاكم مصرف لبنان الدكتور رياض سلامة أو قائد الجيش العماد جان قهوجي.

ويقال إن لجنة التواصل النيابية التي أوفدها الرئيس بري الى بكركي استمزجت البطريرك الراعي رأيه في تعديل الدستور لتوسيع مروحة الخيارات الرئاسية فكان جوابه ومن دون تردد: «لو أردت تعديل الدستور لكنت فعلت ذلك لمصلحة الرئيس سليمان والتمديد له».

كان البطريرك الراعي وبالتشاور مع اللجنة السياسية المنبثقة من اجتماع الزعماء الأربعة في كركي حدد العناوين والثوابت التي تحكم الاستحقاق الرئاسي لهذا العام وهي:

- إجراء انتخابات الرئاسة في موعدها الدستوري للإتيان برئيس جديد قادر على تحمل مسؤولياته.
- اتفاق الزعماء الأربعة على أن لا يكون لأحدهم ڤيتو على ترشيح أي منهم.
- الاتفاق على حضور جلسات الانتخاب كواجب وطني تأكيدا على الدور الاساسي للمسيحيين في الاستحقاق الرئاسي، وعلى أهمية المنصب الرئاسي.
- التنسيق بين الزعماء المسيحيين الأربعة حيال الأبعاد الاستراتيجية لانتخاب الرئيس.
- تناولت الثوابت أيضا مسألتين اخريين عدتهما مهمتين: أولاهما، التدخلات الخارجية لفرض تسويات أو مرشحين معينين لا يتمتعون بالمواصفات المطلوبة، و«قد تضمن الدستور الآليات والوسائل للتصدي لها».

ثانيتهما، علاقة أي فائز في الانتخابات بالأقطاب الأربعة والفرقاء الآخرين في ضوء المصلحة المشتركة.

مصادر مطلعة في 8 آذار لديها ملاحظات «مكبوتة» حول إصرار الكنيسة المارونية على التمسك «بالحياد» السلبي والاكتفاء بإطلاق مواصفات عامة تنطبق على شخصيات مبهمة لا يساعد باقي الأطراف على الإقدام.

وتعتقد تلك المصادر بأن المرحلة تتطلب موقفا صريحا وواضحا من الكنيسة في ظل الشكوى الدائمة من تهميش دور المسيحيين في الحكم، وهنا لا ينفع الاكتفاء بحديث في «العموميات»، فالرئاسة ليست مجرد عناوين وشعارات وصلاحيات مفقودة، وإنما يجب أن يكون للرئيس اسم ومن غير المفهوم أن تكون بكركي بمنأى عن التسمية، حتى لو لم تنجح في إيصال من تراه مناسبا الى الرئاسة.

أما التمسك بمعادلة البحث عن اسم لرئيس يملك حظوظا أوفر من غيره في النجاح، وذلك تحت حجة الخوف من الفراغ، فهذا الأمر سيخرج بكركي من دائرة التأثير الجاد على حد قول الأوساط المحسوبة على 8 آذار بعد أن تكون قد تركت للآخرين مهمة تفصيل هذه المواصفات على قياس رئيس «لا يزعج» أحدا.

أكد الحاجة إلى لغة باردة وحوار هادئ

صالح لـ «الأنباء»: الانقسام اللبناني ترك إطلالة إقليمية ودولية على لبنان

بيروت ـ أحمد منصور

أكد عضو كتلة «التنمية والتحرير» النائب عبدالمجيد صالح أن الانقسام الحاصل على الساحة اللبنانية بين فريقي 8 و14 آذار ترك اطلالة إقليمية ودولية على الواقع اللبناني، معتبرا أن هذا الوضع يفضي الى صعوبة المهمة في أن تكون الانتخابات الرئاسية وجبة لبنانية كاملة، داعيا الى الإقلاع عن التحريض المذهبي والطائفي، لافتا الى أن بعض التحريض والكلام يضر أكثر من القنص والسيف، مشددا على «اننا بحاجة إلى لغة باردة وحوار هادئ».

وقال صالح في تصريح لـ «الأنباء»: وصفت انتخابات رئاسة الجمهورية في لبنان، والتي جرت في النصف الثاني من القرن العشرين، عندما كانت المنافسة شديدة بين الرئيسين الراحلين سليمان فرنجية وإلياس سركيس، بأنها وقتها استحقاق لبناني بامتياز، والتي لم يحصل فيها توافقات إقليمية ودولية، واليوم ما المانع من أن يكون الاستحقاق الرئاسي خيارا لبنانيا، ولكن لكي نصل الى هذا الخيار يلزمه تنازلات وحسابات دقيقة، وألا تكون الترشيحات هي لمجرد تعطيل هذا المرشح أو ذاك، فنتمنى من العقل اللبناني بعدما أصيب الواقع الأمني والاجتماعي والمعيشي بنكسات متتالية بعدما تلقينا تداعيات ما حصل بما سمي بالربيع العربي، أن يكون الاستحقاق الرئاسي لبنانيا مائة بالمائة.

وأضاف: ان الانقسام الحاصل على الساحة اللبنانية بين فريقي 8 و14 آذار ترك اطلالة إقليمية ودولية على الواقع في لبنان، لذلك فصعوبة المهمة في أن تكون الانتخابات الرئاسية وجبة لبنانية كاملة، فالتحالفات مازالت بعيدة عن مربع التوافق. المهم اليوم أن يبقى التوافق الدولي الذي واكب عملية تشكيل الحكومة والوصول الى البيان الوزاري، فما من شك أنه كان هناك وضع إقليمي ضغط من أجل تشكيل الحكومة، فكل هذه الجهود في هذا الاتجاه، إلى جانب الحرص الإقليمي والدولي على لبنان، انه بمرحلة ما لا يراد للبنان أن يسقط، أو أن يعاقب بفتنة داخلية عملت على تحقيقها أياد وعصابات كثيرة وإرهاب وخطاب مذهبي كريه، سواء في طرابلس او غيرها، لذلك فإن فتح نوافذ حوار جديدة بين المكونات اللبنانية يمكن أن يؤدي إلى نتيجة، ويمكن أن يؤثر على انتخابات رئاسة الجمهورية، وتكون 3ـ1، أي حكومة وبيان وزاري ومن ثم رئيس جمهورية.

وتابع صالح: ان ملامح رئيس الجمهورية يرسمها أكثر من طرف، يجب أن يكون الرئيس قويا وغير مستقو بطرف واحد، أو بتحالفات لا تغطي الساحة اللبنانية، نحن محكومون بالحوار والتوافق، وعلى رئيس الجمهورية أن يكون لكل اللبنانيين، وعندما يكون رئيسا قويا، فهذا يعني أن الجسور مفتوحة بين كل مكونات المجتمع اللبناني.

عبدالمجيد صالح

تنظيم أنصار الله أحكم قبضته على مخيم «المية ومية»

بيروت ـ محمد حرفوش

يسود الهدوء الحذر مخيم «المية ومية» ولم تسجل أي خروق أمنية بارزة وحوادث أو إشكالات وردات فعل، على الاشتباكات الأخيرة بين «أنصار الله» التي يزعمها الفلسطيني جمال سليمان و«كتائب العودة»، والتي راح ضحيتها 8 قتلى بينهم المسؤول عن هذه الكتائب أحمد رشيد واثنان من أشقائه إضافة إلى عشرة.

ووفق مصادر متابعة فان هذه الاشتباكات أعادت ملف المخيمات إلى الواجهة من الزاوية الأمنية، لاسيما بعدما سيطر تنظيم أنصار الله على المية ومية، في تطور سيكون له تداعيات ويؤسس لمرحلة جديدة يكون فيها زعيم أنصار الله مرجعية أولى مقررة في المخيم بتسليم من حركة فتح وبدعم من حزب الله.

وأشارت المصادر إلى «أنصار الله»و هو التنظيم الفلسطيني المحلي الوثيق الصلة بحزب الله ويتلقى رعاية أمنية وعسكرية ودعما ماليا علنيا منه، وذلك ما يوفر له امتيازات سياسية وأمنية خارج المخيم.